

## هرسوم

بتتعديل الرسوم الجمركية عن بعض الأصناف

### فُحْنَ فَوْزَادُ الْأَوْلِ مَلِكُ الْهَصْر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٥ رمضان سنة ١٣٤٨ (١٤ فبراير سنة ١٩٣٠) بوضع تعريف جديدة للرسوم الجمركية ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١١ رجب سنة ١٣٤٩ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠) والمرسوم الصادر في ٢٣ رمضان سنة ١٣٥٠ (١١ فبراير سنة ١٩٣١) والمرسوم الصادر في ٢٨ رمضان سنة ١٣٥٠ (٦ فبراير سنة ١٩٣١) والمرسوم الصادر في ١٢ رجب سنة ١٣٥٠ (٢٨ يوليه سنة ١٩٣١) والمرسوم الصادر في ١٣ ربیع أول سنة ١٣٥١ (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣١) بتعديل الرسوم الجمركية عن بعض الأصناف ؛  
وببناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة دائرة مجلس الوزراء ؛

رَحْمَنَا بِمَا هُوَ آتٍ :

مادة ١ — تحصل الرسوم الجمركية على الأصناف الواردة بالجدول الملحظ بهذه المرسوم طبقاً للفئات الواردة به بدلاً من الفئات الواردة عن ذلك الأصناف بالجدول الملحقة بالمراسيم الصادرة في ١١ يُرجب سنة ١٣٤٩ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠) والمرسوم الصادر في ٢٣ رمضان سنة ١٣٥٠ (١١ فبراير سنة ١٩٣١) والمرسوم الصادر في ٢٨ رمضان سنة ١٣٥٠ (٦ فبراير سنة ١٩٣١) والمرسوم الصادر في ١٣ ربیع أول سنة ١٣٥٠ (٢٨ يوليه سنة ١٩٣١) والمرسوم الصادر في ١٢ رجب سنة ١٣٥٠ (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣١) .

وكل بضاعة لم تكن قد دفعت عنها الرسوم الجمركية قبل تاريخ العمل بهذه المرسوم تفرض عليها الرسوم المقررة فيه .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي يسرى مقتضاه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما مدد برأسى عابدين في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٢٥٠ (٣١ مارس سنة ١٩٣٢)

فَوْزَادُ

فَامِرُ حَضْرَةِ شَاحِبِ الْبَلَلَةِ

فَوزِيرُ الْمُؤْمَنَاتِ	فَاتِيسُ شُجَلَسُ الْوَزَرَاءِ
فَسَاعِيلُ هَدْنَى	

### فَانْوُنْ لُقْمَهُ ١٩٣٢ لِسَنَةٍ

برسم انتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية

### فُحْنَ فَوْزَادُ الْأَوْلِ مَلِكُ الْهَصْر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يجوز أن تقرر براسيم رسوم انتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية كما يجوز أن تعدل براسيم جميع القوانين والمراسيم المعول بها الآن والخاصة برسوم الانتاج .

كل مرسم يصدر بناء على الفقرة السابقة تيق له قوة القانون إلى أن يصدر في شأنه قانون ساري المفعول .

ويجب أن يعرض مشروع هذا القانون على البرلمان في أثناء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ إلا إذا أجاز المجلس مذ هذا الميعاد .

مادة ٢ — يلغي القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ الخالص بضم الانتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية .

مادة ٣ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مقتضاه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يرسم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأسى عابدين في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٢٥٠ (٣١ مارس سنة ١٩٣٢)

فَوْزَادُ

فَامِرُ حَضْرَةِ شَاحِبِ الْبَلَلَةِ

فَوزِيرُ الدَّاخِلَةِ	فَاتِيسُ شُجَلَسُ الْوَزَرَاءِ
فَسَاعِيلُ هَدْنَى	فَسَاعِيلُ هَدْنَى

فَوزِيرُ الْأَوْقَافِ	فَوزِيرُ الْخَارِجَةِ	فَوزِيرُ الْمَالِ
مُحَمَّدُ هَلْلِي	فَهْدُ الْفَنَاحُ	فَسَاعِيلُ هَدْنَى

فَوزِيرُ الْمُوَاصِلَاتِ	فَوزِيرُ الْتَّنَاهِيَةِ	فَوزِيرُ الْأَرْضِ
فَهْوَيْنُ لَوْسُ	فَهْلُ فَاهِرُ	فَهَانَطُ هَسْنَ

فَوزِيرُ الْجَرِيَةِ الْعَلَمِيَّةِ	فَوزِيرُ الْأَشْتَالِ الْعَلَمِيَّةِ	فَوزِيرُ الْعَارِفِ الْعَلَمِيَّةِ
فَهْلُ هَمَالُ الدِّينِ	فَراِمُ فَهْمَى هَرِيمِ	فَهَمَدُ هَلْمِى فَيسِى